جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الابعاد الاجتماعية والتنظيمية لصيغ التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات

الدكتور : حامد عبدالمقصود عبدالهادي

الرياض

1406 هـ - 1986 م

البحث الثاني

الابعاد الاجتماعية والتنظيمية لصيغ التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات«١»

(١)
موضوع البحث وخطة دراسته

يهدف هذا البحث الى الوصول الى تصور لصيغ التنسيق والتعاون بين الدول العربية في انشاء واستخدام مراكز المعلومات. ومن الملاحظ في الوقت الحاضر أن المعلومات أصبحت تؤدي دورا واضح الأثر في نشر العلم والمعرفة في مختلف جوانب النشاط الانساني الأمر الذي جعل الدول الحديثة - وهي مدركة تماما لهذا الدور - تسعى جاهدة الى الاهتمام بمراكز المعلومات والتوثيق.

ويتضمن هذا البحث تحليلا علميا لمفهوم مراكز المعلومات ووحدات التوثيق، ووظائفها، وأنشطتها، والعوامل التنظيمية لانشائها، في ضوء مفاهيم علم الاجتماع التنظيمي، على أساس أن مراكز المعلومات هي وحدات تنظيمية ذات أهداف وخصائص معينة، وتقوم بمجموعة من الوظائف والأدوار الاجتماعية، ويتخللها علاقات رسمية وغير رسمية، وبها من العناصر البشرية ما تتكامل أدواره في سبيل تحقيق أهدافها، وبالتالي تقوم دراستها - في هذا البحث - على النظر من بعدين رئيسيين من أبعادها وهما :

★ **البعد الاجتماعي** باعتبار أنها هيئات رسمية تنتمي الى وسط اجتماعي معين، وتتأثر بظروف المجتمع الذي تنشأ فيه،

---

١ - اعداد **د. حامد عبد المقصود عبد الهادي** - الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب - جامعة الملك سعود

وامكاناته، وثقافته، وعلاقاته، وظروف الاتصال به، ونظمه الاقتصادية، والسياسية بوجه خاص.

★ **والبعد التنظيمي** الذي يفرض على المجتمع الحديث أن يسجل خبراته، ويجمع أوعيتها، ويعرف الآخرين بها، وييسر الافادة منها، من خلال صياغة أهداف واضحة، وتوفير أجهزة رسمية، وامكانات تنظيمية، وقوى بشرية، وقواعد لضبط العلاقات والسلوك، يبتدعها هذا المجتمع، ويوجهها كلها لصالح أفراده، وبالتالي أصبح لهذه الأجهزة الرسمية اسم يدل عليها كوحدات تنظيمية لها كل خصائص التنظيم الحديث، ومن ثم أصبح لها مكان واضح بين وحدات الدراسة العلمية في مجال علم الاجتماع التنظيمي.

ولهذا سوف يركز البحث على تحليل الأسس الاجتماعية والتنظيمية التي تقوم عليها هذه المراكز، مستخلصا صيغ التنسيق والتعاون الممكن تحقيقه بين الدول العربية التي تركز في أهدافها على انشاء واستخدام هذه التنظيمات.

وفي سبيل تحقيق ذلك سوف يتضمن التحليل العلمي في هذا البحث العناصر التالية، باعتبارها الأركان الرئيسية التي تقوم عليها خطة البحث وهي :

- مدى الحاجة الى مراكز المعلومات وأهدافها.
- أهمية التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات.
- الصيغ التنظيمية للتنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات.

وسوف يقتصر التحليل في هذا البحث على هذه الأسس التي تتصل بمراكز المعلومات بصفة عامة، أما في مجال العلوم الاجتماعية بصفة خاصة فنرجو من الله التوفيق في تناولها في بحث قادم ان شاء الله.

(٢)

مدى الحاجة الى مراكز المعلومات وأهدافها

ان المتتبع للنشاط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الحديثة يلاحظ ما طرأ عليها من تطور في وسائل الانتاج، وأساليبه، ومجالاته، من حيث استخدام الآلات، وتقسيم العمل والتخصص. كذلك ما يلاحظ من كبر حجم المنظمات والهيئات واتساع نطاقها، وزيادة عدد المشتغلين بها.

ولقد أصبح من الضروري لكي تحقق هذه المؤسسات الانتاجية أهدافها أن يتوفر لها القدر الكافي من المعلومات والمعارف التي تسهم في زيادة كفاءة أدائها، وفي تحقيق تطورها، وفي توفير التقدم العلمي لها، ولا بد من تنظيم هذه المعلومات بشكل يعين الادارات في أجهزة الانتاج والخدمات على اتخاذ القرارات السليمة في عمليات التخطيط والمتابعة، وتقويم الأداء. وكذلك في رسم السياسات الجديدة أو تعديل السياسة القائمة، وبالتالي لا بد أن تشتمل المعلومات على البيانات الخاصة بحجم الانتاج وظروفه، ومتطلباته، وظروف المنافسة والأسعار، والمواد الخام.

ومن أهم الأمور التي تتحقق من توفير الرصيد الكافي من المعلومات على نطاق المشروعات والهيئات في الدولة :

١/٢ (٠) تنمية قدرة المجتمع والدولة والأفراد على الافادة من المعلومات المتاحة سواء المحلي منها وما يتحقق في الدول الأخرى، وبالتالي ترشيد ما تقوم به الدولة، أو ما يقوم به الأفراد من جهود عملية في ميادين الانتاج والخدمات، والبحث العلمي، على ضوء ما هو متاح من هذه المعلومات.

٢/٢ (٠) التعرف على الظروف المحيطة بالعمل سواء ما كان منها متصلا بالحياة العامة في المجتمع، أو بالحياة الخاصة بالأفراد،

وسواء كان ذلك في مجال الادارة، أو في مجالات الدفاع والأمن القومي. وكذلك ادراك ما قد يطرأ على هذه الظروف من تغير، والتعرف على ابعاده وطبيعته، والكشف على الأساليب والأنشطة التي تمكن الأفراد أو المجتمع من مواجهة نتائج هذا التغير، والوصول الى حالة من التوافق والتأقلم مع هذه الظروف المتغيرة.

٣/٢ (٠) توفير الأساليب الحديثة لحل المشكلات والكشف عن البدائل الممكنة لها، ووضوح الاختيارات التي تكفل الحد من نتائج هذه المشكلات، وآثارها على العمل الاجتماعي في المستقبل.

٤/٢ (٠) رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والفنية في قطاعات الانتاج والخدمات، عن طريق الوضوح الذي توفره المعلومات المنظمة سواء أمام المنفذين أو المتابعين أو المقومين للعمل في ميادين هذه الأنشطة وضمان القرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف المستويات.

٥/٢ (٠) ويمكن القول، بوجه عام، ان للمعلومات أهميتها الكبرى في زيادة حصيلة النمو في كل وحدة انتاجية في الدولة، بل وفي كل وحدات العمل بها بحيث لم يعد ثمة شك في اسهام المعلومات في تحقيق الرفاهية على المستوى القومي، هذا فضلا عما يحققه الدعم لنظم المعلومات من تدفق ومضاعفة المعلومات نفسها سواء من مصادرها الأجنبية أو المحلية.

ومن بين الأمثلة على أهمية نظم المعلومات وعلى ما تحقق من تدعيمها، وتوفير خدماتها ما حدث نتيجة لنشاط معهد بحوث المطاط في ماليزيا، فقد اتضح أنه في المدة من سنة ١٩٦٠م الى سنة ١٩٧٠م أن جهود المعهد أدت الى ارتفاع انتاج الشركات الماليزية الصغيرة من المطاط بنسبة ١٠٠٪. كذلك أدى نشاط

المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفلبين الى ارتفاع انتاج الأرز بنسبة ٣٠٪. في حين أنه لم تحدث أية زيادة على الاطلاق في انتاج الدول المناظرة في نفس الفترة، وفي نفس المنطقة، تلك الدول التي كانت في ذلك الوقت تفتقر الى نظم جيدة وفعالة للمعلومات.

٦/٢ (٠) وهذا يدل على أنه في مقدور الادارة الواعية لنظم المعلومات وأهميتها أن تقدم المعلومات للمستفيدين منها بأقل التكاليف، وبتوفير الوقت والجهد، ومن الحقائق التي أمكن استخلاصها بوجه عام أن المهنيين المؤهلين تأهيلا عاليا، الذين يحتاجون الى المعلومات، يقضون حوالي ٢٠٪ من وقتهم بحثا عن المعلومات، واذا أدركنا ما يحدث الان من نمو في عدد هؤلاء المستفيدين، والتنوع في احتياجاتهم للمعلومات فاننا نجد أن وقتا كبيرا من ساعات العمل والانتاج يصرف في سبيل البحث عن المعلومات، وبالتالي تبدو أهمية تنظيمها وتيسير الحصول عليها.

٧/٢ (٠) كذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن تنظيم المعلومات يكفل ميزات هامة من بينها الحد من الآثار المترتبة على ما حدث عن ظاهرة «فجوة المعلومات»، اذ تبين في العصر الحاضر أن كثيرا من الدول تعاني من نقص حاد في امكاناتها، ومواردها البشرية منها والمالية، والتي يمكن تكريسها لانتاج المعلومات العلمية والتكنولوجية وتوفيرها. وتستطيع هذه الدول أن تستفيد من تلك التي تقدم انتاجها في مجال المعلومات عن طريق اتاحة الفرصة لجميع فئات المسئولين فيها عن اتخاذ القرارات، وكذلك رجال الأعمال والباحثين والمهندسين والعلميين والاجتماعيين وغيرهم للاطلاع على ما وصلت اليه لكي تعوض هذا النقص عن طريق تيسير سبل الايصال والتداول، وبذلك يمكنها أن تقلل من حدة هذا التفاوت.

٨/٢ (٠) ومن الأمور الهامة كذلك أن توفر المعلومات وتنظيمها في مجال البحوث بوجه خاص يسهل على الباحثين الوقوف على ما استحدث في فروع المعرفة المختلفة، ويجعلهم يتمكنون من الاطلاع على ما يتدفق من المعلومات، كل في تخصصه، ودون عناء كبير، وفي أقل وقت ممكن.

(٣)

أهمية التنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات

ان التنسيق والتعاون بين الدول العربية في تداول المعلومات وتبادلها في مختلف جوانب المعرفة يحقق على مستوى العالم العربي أهدافا علمية واجتماعية واقتصادية تفيد في قطاعات الانتاج المختلفة، وييسر سبل الاتصال العربي ذلك أن هذا التعاون :

١/٣ (٠) يحقق الفائدة لجميع الجهات المشتركة فيه، لأن المعلومات ليس لها حدود، اذ تعتبر المعلومات الموجودة في جهة ما من العالم العربي ملكا للعاملين في جهة أخرى منه اذا نقلت بنظام وسرعة الى مختلف أقطاره، وحينئذ تكون ذات فائدة كبرى. ولا يبذل جهد كبير في محاولات جديدة للكشف عنها، أو تنظيمها. وانما ينصرف الجهد أساسا الى توفير الاهتمام بالمصادر المتاحة، واستخدامها أحسن استخدام، وبالتالي تزداد فرص التطبيق والنقد والتمحيص.

كما يتوفر الوقت للدراسة والكشف والتحليل واستخلاص النتائج. كذلك تتاح الفرص لاختبار المعلومات للتأكد من مدى نجاحها في تقدم المعرفة.

وهذه الوسيلة الهامة في تنسيق المعلومات أتاحت للدول المتقدمة أكبر فرصة للحصول على كم كبير من حقائق العلم والمعرفة في مختلف المجالات مما وفر لها وقتا وجهدا، وأدى الى تراكم المعلومات التي يشارك فيها كل طرف بنصيب، ومن ثم يمكن أن يستفيد منها العالم العربي بأسره.

٢/٣ (٠) ينمي هذا التعاون العلمي في مجال تنسيق المعلومات والأجهزة والمعدات بوجه خاص، وفي المجال العلمي بوجه

عام، الأفكار والعادات وأساليب السلوك التي تسهل بدورها التعاون في مجالات أخرى، وتيسر الاتصال، وتحقق التفاهم، مما يؤدي الى تأكيد قيم التعاون والتساند والتكامل في جو العمل العلمي في العالم العربي، وبالتالي يمكن أن يسهم هذا في ايجاد جو تعاوني عام ينعكس أثره، وتعم نتائجه على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي، الأمر الذي يوفر سبل وامكانات التعاون في كثير من مجالات العمل العربي المشترك.

٣/٣ (٠) ان التعاون والتنسيق بين مراكز البحث العلمي في مجالات العلوم المتعددة، الطبيعية منها والانسانية، يسهم في الوصول الى صيغ علمية للمصطلحات والمفاهيم في مجالات هذه العلوم، بصور أكثر تحديدا، وأدق في قواعدها ونتائجها، حين يتحقق هذا التعاون بين الاخصائيين والباحثين المشتغلين بهذه العلوم، وبالتالي يؤثر ذلك على توفر عنصر الدقة في نقل المعرفة والمعلومات وتبادلها بين المراكز على المستوى القومي والعالمي.

٤/٣ (٠) يساعد هذا التعاون العربي في مجال المعرفة ونقل المعلومات على نطاق العالم العربي الى تجاوز القيود التي تفرضها ظواهر الاختلاف بين النظم الاجتماعية، والتيارات السياسية وبالتالي يؤدي هذا التعاون في مجال نقل المعلومات الى أن يقل أثر هذه الاختلافات، ومن ثم تنشأ في المجتمع العربي نقط ارتكاز فكري وعلمي وثقافي تمكن تيار التضامن العربي من أن يقوم على أسس متينة، ومن ثم يصدق القول بأن التعاون في مجال المعلومات يقود الى تماسك عربي أكثر قوة وتأثيرا في تيارات الفكر العالمي، بحيث يكون أكثر فعلا وأقوى تأثيرا من الصورة الموجودة في الوقت الحاضر. كذلك تهيىء

الأنشطة التي تستخدم في عملياتها ونقلها المناخ الملائم لهذا التضامن العربي.

٥/٣ (٠) ييسر تنظيم المعلومات وتبادلها عبر طريق المراكز العلمية على المجتمع العربي تنمية قدراته الذاتية فيما يتعلق باستخدام الوسائل الكفيلة بانتشار المعرفة والمعلومات. فمن الملاحظ الآن – أن بعض المجتمعات المعاصرة أكثر تقدما ورقيا من كثير من دول العالم في مجال القواعد والوسائل المستخدمة في حفظ المعلومات ونشرها. وهي متقدمة كذلك من حيث حجم البيانات الأولية التي تعالج الموضوعات العلمية المتعددة، وفي عدد وأثر الوسائل المتاحة للمستفيدين من هذه المعلومات واستخدام الأجهزة، وتنظيم المعلومات على مستوى العالم العربي يخفف من ظاهرة عدم التوازن الذي نلاحظه الآن على نطاق العالم كله في هذا المجال.

٦/٣ (٠) يعتبر التعاون العربي والتنسيق في مجال تنظيم المعلومات والتنسيق بين الدول العربية في استخدام الأجهزة مدخلا طبيعيا للتعاون والتنسيق على النطاق العالمي، وتعتبر المؤسسات التي يتم من خلالها التعاون والتنسيق نافذة طبيعية وفعالة يطل منها المجتمع العربي على المجتمعات الأخرى. ومن ثم يمكن القول بأن المعلومات تفيد في زيادة معرفة المجتمع العربي في هذه المجتمعات، وما وصلت اليه من علم وفن ومعرفة، وحينئذ تزداد فرص الاختيار الواعي للفكر، والانتقاء والاستفادة من الوسائل «التكنولوجية» ذاتها. كذلك يمكّن التعاون العربي والتنسيق بين مراكز البحث العلمي الدول العربية من الوقوف على أشكال التنظيم والتنسيق المستخدمة في الدول الأخرى، والوقوف على أساليب العلم التي تدار بها أجهزة التعاون والتنسيق، وطبيعة الهيئات التي تديرها حكومية كانت أو فردية

(٤)

الصيغ التنظيمية للتنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات

٠/٤ المركز القومي للمعلومات :

١/٤ المقومات التنظيمية اللازمة لتحقيق هذه الصيغة للتنسيق والتعاون العربي في انشاء واستخدام مراكز المعلومات :

قبل أن نعرض للصيغ الممكنة للتنسيق والتعاون في انشاء واستخدام مراكز المعلومات بين العالم العربي لا بد أن نعرض للمقومات التنظيمية التي ينبغي توفرها لتيسير سبل التنسيق والتعاون، باعتبار أن هذه المقومات هي الأسس التي تحدد ما يستطيع العالم العربي أن يقوم به في هذا المجال، كما أنها تعتبر الضمان الوحيد لتنظيم وتداول هذه المعلومات والافادة منها في مجالات التطبيق.

١/١/٤ (٠) لابد من أن تتوفر للعالم العربي أهداف قومية بعيدة المدى (استراتيجيات عليا) لتحديد الطريق الواضح الذي يسلكه العمل التعاوني العربي في سبيل تحقيق هذه الأهداف، حتى لا تتنافر الهيئات المسئولة عن تنظيم المعلومات في أهدافها الخاصة. وحول هذه الأهداف القومية العليا تصاغ الأهداف الفرعية لوحدات المعلومات على المستويات المختلفة، سواء كانت هذه الوحدات نوعية أو موسوعية.

٢/١/٤ (٠) أن يتوفر للعالم العربي كذلك نواة من المؤسسات الاقليمية التي تهتم بأوعية المعلومات كالمكتبات الاقليمية ومراكز التوثيق ومراكز المعلومات الاقليمية، التي هي الأدوات الكفيلة بتخزين البيانات وجمع المعلومات، وتحليلها، ووضعها في صورة يستفيد منها من يطلبها، أي أنه لا بد من توفر هذه المؤسسات أولا على المستوى الاقليمي.

٣/١/٤(٠) أن يتوفر للعالم العربي كذلك مجموعات من العاملين المؤهلين للعمل بمراكز المعلومات سواء منهم الباحثون والعلماء والفنيون الذين يعملون على الأجهزة بوحدات المعلومات على اختلاف مناشطها، على أن يتمتع هؤلاء بحد عال من الخبرة والتدريب.

٤/١/٤(٠) أن توجد قنوات اتصال فعالة ذات اتجاهين، حتى يسهل الاتصال بالمصادر الشخصية للمعلومات كالمستشارين الفنيين، والباحثين العلميين، والعاملين بمؤسسات البحث والمعاهد الفنية، وحتى يسهل الاتصال أيضا كذلك بالمستفيدين من المعلومات من خلال هذه القنوات.

٥/١/٤(٠) أن يتوفر على مستوى العالم العربي تشكيل أو نمط تنظيمي يجمع هذه القنوات التنظيمية ويجسد الأهداف القومية والمصادر البشرية وقنوات الاتصال في هيكل أو صيغة عامة وشاملة، أي في تنظيم قومي واحد للمعلومات، ذي فروع مترابطة ومتناسقة، وبذلك يمكن استكمال الجوانب التنظيمية لهذا الجهاز المركزي.

٢/٤ معوقات تواجه هذه الصيغة المطلوبة :

تعتبر المرحلة الحاضرة هي مرحلة السعي لتحقيق هذه الصيغة المطلوبة للتعاون العربي في مجال تنظيم المعلومات، أو استخدام الأجهزة.

ولكنها تواجه بمعوقات تتمثل في غياب ما ذكرنا من المقومات من جهة، وكذلك في وجود معوقات أخرى، منها على سبيل المثال :

١/٢/٤(٠) عجز بعض الادارات والحكومات في العالم العربي عن ادراك أهمية المعلومات في معادلة النمو الاقتصادي الحديث. وربما يعود ذلك الى خوف بعض الاداريين والمسئولين

الرسميين في بعض الأحيان على أسرار العمل خشية تسرب ما يضر منها بأمن الوطن في تقديرهم عندما تنشط الأجهزة المعنية في جمع المعلومات. ويدل هذا على انتشار ظاهرة التعقيد التي يواجهها الباحثون عندما يرغبون في جمع البيانات من الحقول الميدانية لأبحاثهم، وهذه مشكلة تحتاج الى دراسة مستفيضة على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي والحكومات العربية بوجه عام.

٢/٢/٤ (٠) كذلك يمكن أن يقف العجز المالي أو القيود المالية حجر عثرة أمام انشاء واستخدام مراكز المعلومات، مما يحول دون الوصول اليها. ففي بعض الدول العربية لا يتحقق لها من المال القدر الكافي لانشاء واستخدام هذه المراكز. وفي بعضها الآخر قد يصادف الأفراد أو المؤسسات عنتا في الحصول على عملات أجنبية تمكن من استيراد الأجهزة والمعدات، أو تعوق الراغبين في انشاء هذه المراكز من الحصول على المطبوعات التي تشكل مصدرا أساسيا للمعلومات، وقد يكون لقيود الاستيراد التي تضعها بعض الدول دور هام في ذلك.

٣/٢/٤ (٠) وقد يكون للحواجز اللغوية دور واضح في عدم انشاء مراكز المعلومات، ذلك أن مصادرها قد تكون في لغات أخرى غير تلك التي يهتم بها أبناء بعض البلاد العربية، والتي برزت أقطارها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها اليابان والصين.

٣/٤ التوسع في انشاء واستخدام مراكز المعلومات القطرية ووحدات المعلومات المتخصصة، ووضع الخطط للتعاون والتنسيق بينها :

١/٣/٤ على الرغم مما يواجه انشاء مركز قومي للمعلومات في الوقت الحاضر من صعوبات وعوائق الا أن ثمة خطوة على طريق تحقيق هذه الصيغة المطلوبة من التعاون والتنسيق وهي تتمثل

في التوسع في انشاء واستخدام مراكز المعلومات القطرية ووحدات المعلومات المتخصصة، ووضع الخطط العربية الشاملة للتعاون والتنسيق بينها. وهذه المراكز، أو الوحدات المتخصصة تقوم بتجميع وتنظيم وحفظ البيانات وبثها، كما تجيب عن الاستفسارات التي تطلب منها، أي تقديم البيانات المحددة في موضوع معين، وعندما يزداد عددها يمكن أن يتم فيما بينها تعاون وتنسيق في المستقبل.

٢/٣/٤ كذلك تنشأ فيها مكتبات ذات أهداف متعددة، منها المكتبة المرجعية التي تقوم على أساس توفير الموجزات الارشادية، والأدلة الموضوعية، والكتب الاساسية، والتي تشكل الأساس الذي تعتمد عليه هذه الخدمة الأولى للمراكز، كما أنها يمكن أن تستعمل من جانب المستفيدين مباشرة. ومنها كذلك مكتبة معلومات البحوث التي تضم نشرات وخدمات الاستخلاص والمراجعات العلمية. وكذلك مكتبة الدوريات التي تضم الدوريات الجارية التي يتم تحديدها وفقا لطلبات المستفيدين، أو وفقا للقطاعات التي تحظى بخدمات موجهة.

٣/٣/٤ كما يمكن أن تقوم هذه المراكز بخدمة توفير الوثائق، ويقصد بها تزويد المستفيدين بالوثائق الأولية، والتي يتم تحديدها بوساطتهم أو بوساطة المختصين في المركز.

٤/٣/٤ كما يمكنها أن تقدم خدمات الاحاطة، عن طريق مقالات موجزة تتناول التطورات «التكنولوجية» والمستخلصات الخاصة بالانتاج الفكري الحديث. وتغطي المجالات العامة في العلوم والتكنولوجيا، بالاضافة الى النشرات أو الدوريات المتعلقة بقطاعات معينة من العلوم أو بميادين خاصة من الصناعة. كما يمكن أن تقدم مستوى آخر من خدمات الاحاطة يتضمن اصدار النشرات أو التقارير أو الكتب احادية الموضوع والمعايير، وما الى ذلك من أشكال الانتاج الفكري

ويتم اعدادها وتقديمها وفقا لسمات موضوعية متفق عليها. ويكون تقديم هذا المستوى من خدمات الاحاطة لمؤسسات معينة كفرق البحث، والشركات الصناعية، وما الى ذلك.

٤/٣/٥ (٠) ويمكن أن تضاف الى أنشطة هذه المراكز القطرية العربية – في الوقت الحاضر على الأقل – عملية تحليل المعلومات. وهي عملية فنية ذات أهمية بالغة. وفي بعض الدول المتقدمة تقوم بهذه العملية مراكز مستقلة تضطلع بمسئوليات هامة هي :

أ – تجميع كل ما هو معروف حول أحد المجالات الموضوعية المتخصصة.

ب – تحليل هذه المعلومات وتقييمها.

جـ – تركيز المعلومات واختزانها في ملفات وجداول بيانات، وكذلك توصيلها الى الآخرين، عن طريق خدمات النشر والرد على الاستفسارات.

٤/٤ مقومات نجاح مراكز المعلومات القطرية العربية :

١/٤/٤ ولكي تنجح هذه المراكز في تحقيق ما يناط بها من أهداف، ينبغي أن يتوفر للمركز مجموعة من العلماء الذين يمكن حصرهم، في مجالات التخصص المختلفة على نطاق الدول العربية، والتنسيق فيما بينهم عن طريق الجمعيات العلمية المتخصصة، بحيث يمكن ربطهم بالعمل بهذه المراكز بشكل منظم. وينبغي أن يكون هؤلاء العلماء من ذوي المستويات العالية من الخبرة، والانتاج العلمي الدائب في ميادين تخصصاتهم، بحيث يمكنهم أن يقدموا المشورة الفعالة، وأن يقوموا بعملية تقويم للمعلومات. تلك العملية التي «تنطوي على التقدير الواعي لقيمة المعلومات الجديدة عن طريق التحليل والمقارنة والنقد، على ضوء المعلومات التي سبق الحصول عليها. ويتم تركيز المعلومات وتلخيصها، والاحتفاظ بها لتلبية

حاجات المستفيدين، التي تتراوح ما بين المعلومات المركزة غاية التركيز اللازمة للادارة، والمعلومات التفصيلية اللازمة للباحثين العلميين».

٢/٤/٤ كذلك ينبغي أن يتوفر لهذه المراكز مجموعات من المتخصصين الفنيين، تشمل بصفة عامة «المبرمجين، ومصممي ومحللي الأنظمة، والاستشاريين وباحثي العمليات، وغيرهم من الفنيين الذين يضعون النظم الصحيحة للاتصالات التي تساعد على وضع اسلوب تدفق المعلومات وانسيابها، وكذلك مجموعات من الفنيين الذين يصممون اسلوب نظام التغذية العكسية الذي يساعد الادارة ومستوياتها المختلفة في اتخاذ اجراءات التصحيح في الوقت المناسب».

ويمكن في الوقت الحاضر، وكمرحلة انتقالية، للكشف عن هذه المقومات، والاعداد لتعميم هذه المراكز أن تنشأ ادارة مستقلة بكل مركز عربي للبحوث تختص بتحليل المعلومات، واستخلاص النتائج التي تمثل المعارف الجديدة، واعداد المراجعات العلمية النقدية، وتجميع البيانات المقيمة تقييما نقديا، والربط والمقارنة بين مختلف أنواع البيانات، وغير ذلك من نواحي الانتاج الفكري الذي تحتاج اليه الجهات العلمية والانتاجية. وتعتبر هذه الادارات معامل لتدريب الاخصائيين، وممارسة الفنيين للأعمال التي تتطلبها مراكز المعلومات، وميدانا لعمل العلماء والباحثين المشار اليهم سابقا.

٣/٤/٤ ونظرا لاختلاف البيئة، وتمايز الأنشطة العلمية في مجالات البحث العلمي بين دول العالم العربي في الوقت الحاضر، وبما أنه لا يمكن لأية دولة من الدول مهما بلغت من الاتساع والقدرة المالية، أن تغطي كل المهام التنظيمية لمراكز المعلومات، فان من الضروري أن يقوم نوع من التخصص والتنسيق بين مراكز المعلومات القطرية العربية بحيث يختص مركز ما في

دولة معينة بتجميع البيانات الخام أو المجهزة تجهيزا جزئيا، أو النتائج التي لم تستكمل دراستها بعد، والتي تتعلق بأحد المجالات المتخصصة، والاضطلاع بمهمة البث والاتصال والارشاد حول موضوعات هذا المجال التخصصي، وذلك بهدف تحقيق التعاون والتكامل بين مراكز المعلومات القطرية، ذلك أنه ليس من الضروري، بل ليس من الممكن – كما قدمنا – أن تتكرر هذه العمليات على نطاق العالم العربي كله. ففضلا عن ضياع الوقت والمال بسبب ما قد ينشأ من تكرار في البحث، أو في جمع المعلومات، أو القيام بتحليلها حول موضوع يتكرر بحثه في مختلف الدول، فضلا عن هذا كله، قد لا تتوفر الخبرات البشرية ذات الكفاءة العالية التي يعهد اليها بهذه العملية الدقيقة، واذا توفرت في قطر عربي، قد لا تتوفر معها الأموال أو الأجهزة أو المعدات اللازمة للبحوث، ومن هنا تبدو الضرورة الملحة في البحث عن صيغ للتنسيق والتعاون العربي، والبدء بتحقيق الممكن من صيغ هذا التنسيق.

٥/٤ التنسيق والتعاون العربي في مجالات الأنشطة التوثيقية :

١/٥/٤ مهام وحدات التوثيق :

وثمة صيغة أخرى للتنسيق والتعاون العربي في مجالات الأنشطة التوثيقية تقوم على أساس أن يشتمل مركز المعلومات القطري على وحدات للتوثيق على نطاق كل دولة عربية تكون مهمتها القيام «بفرز وتقييم المصادر الأولية والثانوية للمعلومات العلمية والفنية، والتي تشمل المطبوعات والوثائق وعادة ما تستعمل نتائج الاسترجاع في (وحدات) التوثيق اما في الاجابة عن الأسئلة المخصصة التي يتقدم بها الباحثون والعلماء، واما في بث المعلومات المتخصصة بطريقة تلقائية، وفي شكل مجهز كنشر الكشافات والمستخلصات، وتقارير

الانتاج الفكري .. الخ» كذلك تقوم وحدات التوثيق بتقديم ترجمات أو نسخ مصورة من الانتاج الفكري الأصيل في مختلف العلوم وفي مجالاتها النظرية والتطبيقية.

٢/٥/٤ وتضم وحدات التوثيق على المستوى القطري ثلاث وحدات فرعية هي **وحدة المكتبة** التي تضم كل ما يتعلق بالاقتناء والفهرسة، والاختزان والصيانة، **ووحدة التوثيق** التي تقوم بتجهيز هذه المعلومات المتجمعة بين المراكز العربية المحلية، ويسهل الاعلام عنها من خلال قنوات اتصال أو مراكز اعلام عربية، تنشأ ضمن الهيئات الفرعية المنظمة في الهيكل التنظيمي لهذه المراكز كذلك تقوم **وحدة النشر** بعمليات التجميع والتحرير والاستنساخ باستخدام طرق الطباعة والتصوير «الفوتوغرافي» أو أية وسيلة أخرى لتوفير أي عدد من النسخ لتوزيعها على الباحثين، أو بثها في شتى أنحاء الدولة، أو التبادل مع مراكز التوثيق في الدول العربية الأخرى. وكذلك يمكن لوحدة النشر هذه أن ترد على أية استفسارات يتقدم بها الباحثون العرب أو العلماء العرب، أو أي عربي يرى أن له حاجة الى ما لديها من وثائق أو معلومات. كذلك يمكن لهذه الوحدة أن تتبادل المعلومات مع الهيئات الأجنبية التي ترى في تبادلها معها فائدة للعلم والعلماء والباحثين العرب.

ولهذه الصيغة من التنسيق والتعاون أهمية كبرى في معاونة الباحثين العرب في التعرف على ما نشر في أي مكان من العالم في مجالات اهتمامهم. كما أنها تحقق خدمة توفير الوثائق والبحوث العلمية أو الفنية المنشورة التي يمكن أن يحتاجوا اليها في أبحاثهم.

٣/٥/٤ ويمكن أن يتحقق التنسيق والتعاون العربي عن طريق انشاء الوحدات المتخصصة حسب طبيعة النشاط الفني والعلمي

المتوفر في الدول العربية المعنية، وأن يؤخذ في الاعتبار كذلك طبيعة النشاط الانتاجي في كل منها بحيث يمكن الربط والتنسيق بين أهداف هذه الوحدات التوثيقية ونشاطها، وبين النشاط الانتاجي في الوسط الاجتماعي المحيط بها. وعلى سبيل المثال يمكن أن تنشأ وحدة للتوثيق العلمي والفني في البيئة والمحيط العربي الذي يزداد فيه انتاج البترول، توجه خدماتها لصالح العاملين بالبحوث العلمية والفنية من الأفراد والمؤسسات ذات النشاط الانتاجي البترولي. ويتحقق ذلك بعد اجراء مسح شامل للمراكز المهتمة والمتخصصة بهذا الجانب من النشاط العلمي، لمعرفة ما هو موجود فعلا، وما هو في حاجة الى استكمال، على أن تكون هذه الوحدة ضمن البناء التنظيمي لأحد مراكز البحوث في احدى الدول العربية التي ينتج فيها البترول.

٦/٤ الصيغة الممكنة للتنسيق والتعاون العربي في مجال البحوث والمعلومات :

من الممكن أن تتحقق في المرحلة الحالية، وفي الظروف التي يعيش في ظلها العالم العربي في الوقت الحاضر، صيغة ممكنة للتنسيق والتعاون بين الدول العربية في انشاء واستخدام مراكز المعلومات، يتم تحقيقها بتنفيذ الخطوات التالية :

١/٦/٤ (٠) اجراء دراسات ومسوح علمية شاملة للمعاهد «والأكاديميات» الخاصة بالبحث العلمي، ومراكز البحوث القائمة حاليا للكشف عن الأنشطة العلمية والبحثية، والأجهزة الموجودة في هذه المراكز، والقوى البشرية العاملة منها، من علماء، واخصائيين وفنيين، وتخصصاتهم، وخبراتهم الميدانية والوسائل المعنية للبحوث. ويمكن أن توكل هذه المهمة الى فريق بحث عربي متعاون.

٢/٦/٤(٠) عقد المؤتمرات العلمية النوعية لهذه المراكز، بحيث يتلاقى العلماء والباحثون، ليتعارفوا ويتفاهموا حول الأهداف والمصطلحات ومجالات التخصص، وذلك بغرض الوصول الى رؤية واضحة ومشتركة لمستقبل هذه المراكز، ووضعها بالنسبة لمراكز البحوث من جهة، وعلاقتها بالهيئات العلمية الأخرى، كالجامعات ومؤسسات البحث العلمي. على أن يكون بدء هذا اللقاء منطلقا من المراكز العلمية الموجودة حاليا. ويمكن البدء بأيسر الطرق، وهو دعوة المختصين بمراكز البحوث ذات الميادين العلمية المشتركة، أو ذات النشاط المتكامل، لعقد مؤتمرات وندوات هدفها البحث في الصيغة التنفيذية للتنسيق والتعاون، والاجراء العملي لايجاد الهياكل التنظيمية لها. وعلى سبيل المثال يمكن أن تجتمع ادارات هذه الهيئات لاختيار ممثليها في هذه المؤتمرات. على أن تكون في صورة نوعية تبدأ على سبيل المثال بجمع المراكز العربية النوعية في مؤتمر واحد كما يلي :

٢/٦/٤/أ المؤتمر العربي لمراكز الدراسات والبحوث الادارية.

- مركز المغرب العربي للدراسات والأبحاث الادارية في الجزائر
- المعهد القومي للادارة العامة – طرابلس – ليبيا.
- المركز الافريقي للتكوين والأبحاث الادارية بطنجة المغرب.
- قسم البحوث بالمعهد القومي للادارة المحلية صنعاء – اليمن الشمالي.
- معهد التنمية الادارية – قسم البحوث – موقاديشو – الصومال.
- المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري – بغداد – العراق.
- مركز تطوير الادارة والكفاية الانتاجية، الخرطوم – السودان.

- معهد الادارة العامة – ادارة البحوث، الرياض، السعودية.
- معهد الادارة العامة، قسم البحوث، عمان، الأردن.
- المعهد الفلسطيني للتنمية الادارية، في مركز التخطيط بيروت – لبنان.
- مركز البحوث والدراسات الادارية بالمدرسة القومية للادارة، تونس.
- مركز تطوير الادارة والانتاجية، دمشق، سوريا.
- مركز البحوث الادارية، بالمدرسة الوطنية للادارة نواكشوط، موريتانيا.
- المركز القومي للتطوير الاداري، بيروت، لبنان.
- قسم البحوث الادارية في معهد الادارة العامة، روى، سلطنة عمان.

وغير هذه المراكز مما هو موجود في الدول العربية.

٤/٦/٢/ب المؤتمر العربي لمراكز الدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية :

من الملاحظ أن انتشار هذه المراكز على مستوى الوطن العربي ليس على درجة كبيرة من الاتساع، ولكن الهدف يظل قائما، وهو البحث عن صيغة للتعاون بين الدول العربية تنطلق من طبيعة المناخ الاجتماعي السائد. ويمكن أن تكون بداية التنسيق والتعاون بعقد صلات بين الباحثين والخبراء في المراكز التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال. ومن الناحية التنظيمية يكون البدء كذلك بمسح شامل للنشاط البحثي والعلمي في مجالات العلوم الاجتماعية والجنائية. على أن يشتمل هذا المسح كذلك على حصر للكفاءات العلمية والبحثية المتخصصة سواء منها ما كان في مراكز البحوث، أو ما كان منها عضوا بهيئات التدريس في الجامعات العربية. على أن يصنف المتخصصون في الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية في «وحدات علمية» يتم التنسيق والتعاون العلمي فيما بينها.

ويمكن أن تكون المراكز الحالية نواة للصيغة الممكنة للتعاون والتنسيق. ويمكن كذلك أن يعقد مؤتمر يضم الخبراء والمختصين والعلماء من مختلف الأقطار العربية للبحث في وضع الخطط التفصيلية للتنسيق والتعاون ومن المراكز القائمة حاليا :

- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر
- مركز التدريب والبحوث التطبيقية في تنمية المجتمع، الرياض.
- مركز البحوث التربوية، وزارة التربية والتعليم، عدن، اليمن الجنوبية.
- المجلس القومي للبحوث، الخرطوم، السودان.
- مركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية.

وغير ذلك من المراكز والمجالس القومية العاملة في ميدان العلوم الاجتماعية والجنائية.

٤/٦/٢/جـ المؤتمر العربي لمراكز البحث العلمي في مجال العلوم «والتكنولوجيا» :

ونفس الوقت يمكن تطبيقه في مجال العلوم «والتكنولوجيا» من حيث اجراء المسوح والدراسات الشاملة لنشاطها، وقوى العمل فيها، وكذلك حصر امكاناتها المادية، والأجهزة التي تعتمد عليها، ومدى ما يتوفر لها من الوسائل – ويتبع ذلك عقد المؤتمرات العلمية النوعية للعلماء والباحثين والاخصائيين في هذه المراكز ووضع الخطط التفصيلية والتنفيذية لصيغ التنسيق والتعاون من خلال انشاء الوحدات التنظيمية والهيكل التنظيمي لها. ومن بين المراكز القائمة حاليا :

- الهيئة الوطنية للبحث العلمي – الجزائر
- الهيئة القومية للبحث العلمي – طرابلس – ليبيا.

- المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، الرباط، المغرب.
- «أكاديمية» البحث العلمي، القاهرة، مصر.
- مجلس البحث العلمي، بغداد، العراق.
- المجلس القومي للبحوث، الخرطوم، السودان.
- المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا، الرياض، السعودية.
- الجهاز المركزي للمعلومات، مصر
- معهد الأبحاث العلمية، الكويت.
- مجلس البحث العلمي، عمان، الأردن.
- ادارة البحث العلمي والتقني، تونس.
- مديرية البحث العلمي، في وزارة التربية والتعليم العالي، دمشق.
- مجلس البحوث العلمية، بيروت، لبنان.

ويمكن أن تنبثق عن هذه المؤتمرات هيئات تتولى تنظيم انشاء وحدات للمعلومات في مختلف هذه المراكز، وكذلك وحدات للمعلومات على مستوى الوحدات الانتاجية ووحدات الخدمات بحيث يكون الطريق أيسر للبدء من الشكل التنظيمي البسيط في صيغ التنسيق والتعاون، ويتدرج في تركيبه حتى يصل الى الصيغة المطلوبة وهي «**المراكز القومية العربية للمعلومات**».

(٥)
مراجـــع البحـــث

(٠) مصادر ذات صلة بموضوع البحث، أمكن الاطلاع عليها والافادة منها عند اعداده :

- أثرتون، بولين، (ترجمة حشمت قاسم) **مراكز المعلومات**، وتنظيمها وادارتها وخدماتها، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٨١م.
- الهادي، محمد محمد، **الادارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات**، دار المريخ بالرياض ١٩٨٢م.
- القاضي، فؤاد، **نظم المعلومات واتخاذ القرارات في الدول العربية**، (في) مجلة الادارة العامة العدد (٢٦) يوليو ١٩٨٠م.
- زحلان، أنطوان، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩م.
- كحيلة، نسيبة عبد الرحمن، **مدخل الى علم المعلومات**، دار المجمع العلمي بجدة، ١٩٧٩م.

(٠) ومن مطبوعات الهيئات والدوريات :

- بوحوش، عمار، دليل الباحث في اعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطبعة الهنداوي، عمان، الأردن ١٩٨١م.
- رسالة اليونسكو **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، عدد ٤١ ديسمبر ١٩٨٠
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف عدد (٤٤) اكتوبر ١٩٨١م.

(٠) ومن المراجع الأجنبية :

— Herman, M, Weisman, **InformationSystems,**services, andCenters,A.W. B. pub. 1972

— Joseph Becker (edit) , Interlibrary Communications and Information Networks, American Library Ass. chicago 1970